جدوى للإستثمار
Jadwa Investment

السياحة والترفيه

أبريل 2018

نموذج جديد للتنويع الاقتصادي

- تتمتع المملكة العربية السعودية، بفضل تنوعها الجغرافي وسكانها الشباب، بإمكانيات ضخمة في مجالي السياحة والترفيه، تعتبر الأكبر في المنطقة.
- ركزت رؤية المملكة 2030 على التنوع الاقتصادي، وتشكل السياحة والترفيه أحد الركائز المهمة لتحقيق ذلك الهدف.
- رغم زيادة حجم الطلب المحلي وارتفاع مستويات الإنفاق الاستهلاكي، لم يحقق قطاع السياحة أداءً قوياً حتى الآن، مما يعني وجود فرص نمو جيدة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، والاستثمارات الخارجية، ومشاريع الشراكات بين القطاعين العام والخاص.
- تشكل السياحة العالمية حالياً نسبة 10 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد العالمي، و7 بالمائة من التجارة العالمية، ووظيفة واحدة من كل 10 وظائف حول العالم.
- بما أن قطاع السياحة يحتاج عادة إلى عدد كثيف من العمالة، ويتميز بالتنوع الكبير في المهارات والخبرات التي يتطلبها، لذلك تتوفر له فرص جيدة للمساعدة على تحقيق الأهداف الخاصة بسوق العمل في المملكة.
- رغم قدوم ملايين المسلمين من مختلف أنحاء العالم إلى المملكة لزيارة الحرمين الشريفين في مكة المكرمة و المدينة المنورة كل عام، لايزال القطاع يتضمن فرصاً كبيرة للتطور.
- عام 2016، تم تأسيس الهيئة العامة للترفيه، بغرض توجيه حصة من المبالغ التي ينفقها السعوديون على الترفيه في الخارج إلى الداخل، والتي بلغت قيمتها 26 مليار دولار عام 2016.
- بالنظر إلى المستقبل، بما أن قطاع السياحة والترفيه سيواجه تحديات ارتفاع التكاليف المتصلة برسوم المقابل المالي للعمالة الوافدة، وارتفاع اسعار الكهرباء التجارية، وضريبة القيمة المضافة، وزيادة تكلفة التمويل، فإن دعم الحكومة الكبير للقطاع يعتبر مهماً.

شكل 1: الإنفاق على السياحة في المملكة العربية السعودية

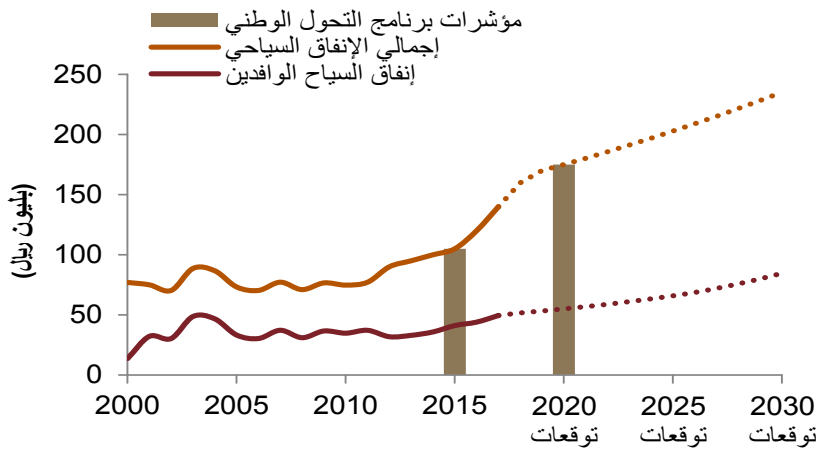

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:

د. فهد التركي
كبير الاقتصاديين ورئيس إدارة الأبحاث
falturki@jadwa.com

د. نوف ناصر الشريف
اقتصادي
nalsharif@jadwa.com

الإدارة العامة:
الهاتف 1111-279 11 966+
الفاكس 1571-279 11 966+
صندوق البريد 60677، الرياض 11555
المملكة العربية السعودية

جدوى للاستثمار شركة مرخصة من قبل هيئة السوق المالية لأداء أعمال الأوراق المالية بموجب ترخيص رقم 37 /6034

للاطلاع على أرشيف الأبحاث لشركة جدوى للاستثمار، وللتسجيل للحصول على الإصدارات المستقبلية يمكنكم الدخول إلى موقع الشركة: http://www.jadwa.com

صدر هذا التقرير في 24 أبريل 2018، الساعة 15:00 بتوقيت الرياض

فكرة عامة

تتمتع المملكة العربية السعودية بإمكانيات ضخمة في مجالي السياحة والترفيه، تعتبر الأكبر في المنطقة.

تتمتع المملكة العربية السعودية، بفضل تنوعها الجغرافي وسكانها الشباب، بإمكانيات ضخمة في مجالي السياحة والترفيه، تعتبر الأكبر في المنطقة. وقد ركزت رؤية المملكة 2030 على التنوع الاقتصادي، وكانت السياحة أحد الركائز المهمة لتحقيق ذلك الهدف.

حسب التقديرات، أنفق السعوديون نحو 26 مليار دولار عام 2016 على السياحة الخارجية، منها 8,3 مليار دولار على الترفيه، إضافة إلى نحو 4,8 مليار دولار على الترفيه والسياحة الداخلية (شكل 2). علاوة على ذلك، تشير أحدث الأرقام الرسمية إلى أن معدل النمو السكاني في المملكة بلغ 2,5 بالمائة سنوياً، وأن 40 بالمائة من السكان أعمارهم دون الـ 24 السنة، مما يشير إلى زيادة حجم الطلب على السياحة والترفيه في المستقبل.

رغم زيادة حجم الطلب المحلي وارتفاع مستويات الإنفاق الاستهلاكي المحلي، لم يحقق قطاع السياحة أداءً قوياً في الاقتصاد المحلي حتى الآن.

لكن، رغم زيادة حجم الطلب المحلي وارتفاع مستويات الإنفاق الاستهلاكي المحلي، لم يحقق القطاع أداءً قوياً في الاقتصاد المحلي حتى الآن، مما يعني وجود فرص نمو جيدة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، والاستثمارات الخارجية، ومشاريع الشراكات بين القطاعين العام و الخاص.

لماذا السياحة ؟

السياحة والناتج المحلي الإجمالي

أصبحت السياحة أحد أسرع القطاعات الاقتصادية نمواً في العالم....

وفقاً لمنظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة، أصبحت السياحة أحد أسرع القطاعات الاقتصادية نمواً في العالم. في عام 2016، نمت السياحة بنسبة 3,1 بالمائة، متخطية معدل نمو الاقتصاد العالمي الذي نما بنسبة 2,5 بالمائة، وشكلت 18 بالمائة من عائدات الصادرات الدولية (شكل 3). في عام 2017، نما عدد الرحلات السياحية الوافدة بنسبة 7 بالمائة، على أساس سنوي، ليصل إلى 1,3 مليون رحلة حول العالم، وتتوقع منظمة السياحة العالمية نمو هذا الرقم بنسبة 40 بالمائة، ليصل عدد الرحلات إلى 1,8 مليون رحلة عام 2030.

...وتشكل حالياً نحو 10 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد العالمي، و7 بالمائة من التجارة العالمية، ووظيفة واحدة من كل 10 وظائف حول العالم.

اليوم، أصبحت السياحة أحد اللاعبين الرئيسيين في التجارة العالمية، بل وتشكل أحد مصادر الدخل الرئيسية للعديد من الدول النامية. على سبيل المثال، تشير أحدث البيانات إلى أن مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي لدولة المالديف بلغت 41 بالمائة، وفي الأردن بلغت 18 بالمائة، وفي تركيا 10 بالمائة، وفي ماليزيا 6 بالمائة، وفي الإمارات 5 بالمائة. وعموماً، تشكل السياحة في الوقت الحالي نحو 10

شكل 2: أعلى الشعوب إنفاقاً على السياحة عام 2016

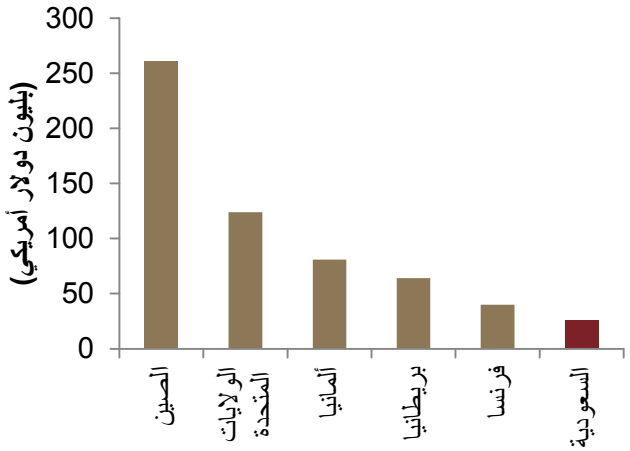

شكل 3: عائدات الصادرات الدولية، حسب القطاع

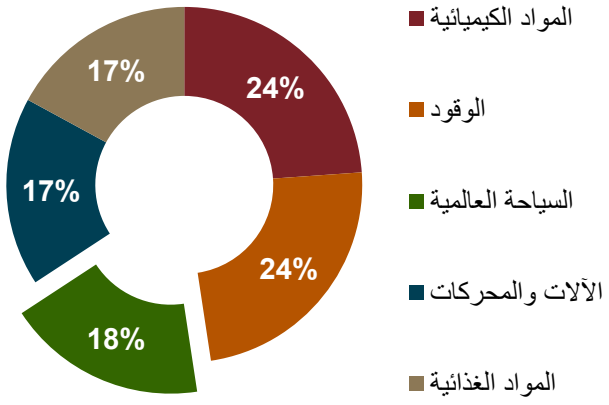

بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد العالمي، و7 بالمائة من التجارة العالمية، ووظيفة واحدة من كل 10 وظائف حول العالم.

في المملكة، تشير أحدث البيانات الصادرة من الهيئة العام للسياحة والتراث الوطني إلى أن السياحة ساهمت بنحو 85,5 مليار ريال في الناتج المحلي الإجمالي عام 2016، ويشكل ذلك المبلغ 3,5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي عام 2016. لكن تلك الأرقام تشمل السياح القادمين إلى مكة والمدينة، والذين يشكلون 46 بالمائة من السياح الوافدين. لذلك، بعد استبعاد السياح الدينيين، تكون السياحة قد شكلت 1,9 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي في عام 2016.

بعد استبعاد السياح الدينيين، تكون السياحة في المملكة قد شكلت 1,9 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي عام 2016.

السياحة والتوظيف

حسب رؤية 2030، سيتم خفض البطالة من مستوياتها الحالية عند 12,8 بالمائة إلى 7 بالمائة بحلول عام 2030، كما يتوقع أن ترتفع مشاركة الإناث في القوة العاملة من مستوياتها الحالية عند 17,8 بالمائة (أحدث البيانات- الربع الثالث 2017) إلى 30 بالمائة بحلول عام 2030 (شكل 4). وضمن قطاع السياحة، يهدف برنامج التحول الوطني إلى زيادة عدد الوظائف المباشرة في هذا القطاع من 830 ألف وظيفة عام 2015 إلى 1,2 مليون وظيفة بحلول عام 2020 (شكل 4).

بما أن قطاع السياحة يحتاج عادة إلى عدد كثيف من العمالة، ويتميز بالتنوع الكبير في المهارات والخبرات التي يتطلبها، لذلك تتوفر له إمكانيات جيدة للمساعدة على تحقيق الأهداف الخاصة بسوق العمل في المملكة. تشير أحدث البيانات الصادرة من الهيئة العامة للإحصاء، إلى أن السياحة تشكل نسبة 4 بالمائة من إجمالي التوظيف في الاقتصاد المحلي، مع متوسط نمو سنوي للوظائف يبلغ 1,7 بالمائة. لكن، السعوديين شغلوا نسبة 27 بالمائة فقط من وظائف السياحة عام 2016.

بما أن قطاع السياحة يحتاج عادة إلى عدد كثيف من العمالة، ويتميز بالتنوع الكبير في المهارات والخبرات التي يتطلبها...

...لذلك تتوفر له إمكانيات جيدة للمساعدة على تحقيق الأهداف الخاصة بسوق العمل في المملكة، حسب رؤية 2030.

وبالنظر إلى برنامج نطاقات (وهي سياسة تنفذها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، تلتزم الشركات السعودية بموجبها بتوظيف حد أدنى معين من المواطنين السعوديين ضمن عدد العاملين فيها)، نجد أن نسبة السعودة المطبقة على شركات قطاع السياحة والترفيه لتكون في النطاق الأخضر منخفضة نسبياً وهي 16-24 بالمائة (شكل 5)، وتحتل هذه الشركات المرتبة الثانية بعد شركات النطاق البلاتيني، من حيث نسب السعودة المطلوبة والمزايا. وتشير النسبة الكبيرة من الأجانب العاملين في هذا القطاع، إلى أن تلك الشركات ربما تتأثر سلباً بتطبيق رسوم المقابل المالي للعمالة الوافدة التي بدأت هذا العام. إضافة إلى ذلك، تشير أحدث البيانات الصادرة من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية إلى أن 580 ألف من العمالة الأجنبية غادروا القطاع الخاص بنهاية عام 2017. ويتوقع أن يرتفع هذا الرقم عام 2018، جنباً إلى جنب مع الزيادة السنوية المخطط لها في رسوم المقابل المالي للعمالة الوافدة، مما يخلق مزيداً من الضغوط من حيث تكلفة العمالة على الشركات العاملة في قطاع السياحة والترفيه.

تعتبر نسبة السعودة المطبقة على شركات قطاع السياحة والترفيه لتكون في النطاق الأخضر، وهي 16-24 بالمائة، منخفضة نسبياً...

...لكن في نفس الوقت مطلوب منها تحمل رسوم المقابل المالي للعمالة الوافدة التي بدأت هذا العام.

شكل 4: معدل البطالة ومعدلات المشاركة المستهدفة لفئة الإناث وفقاً لرؤية المملكة 2030

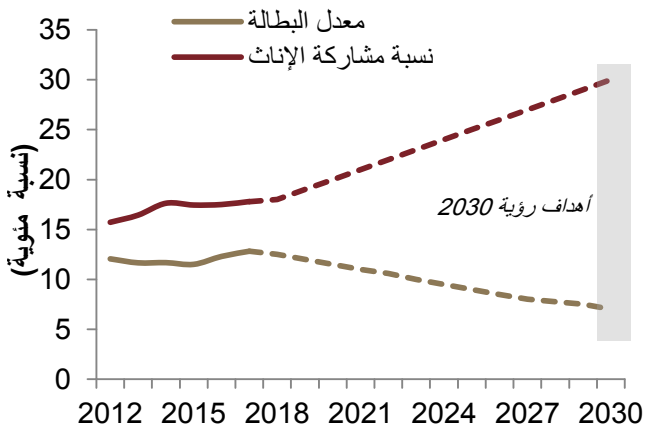

شكل 5: برنامج نطاقات: أدنى نسبة للسعودة مطلوبة كشرط للبقاء في النطاق الأخضر، موجودة في السياحة والقطاعات المتصلة بها

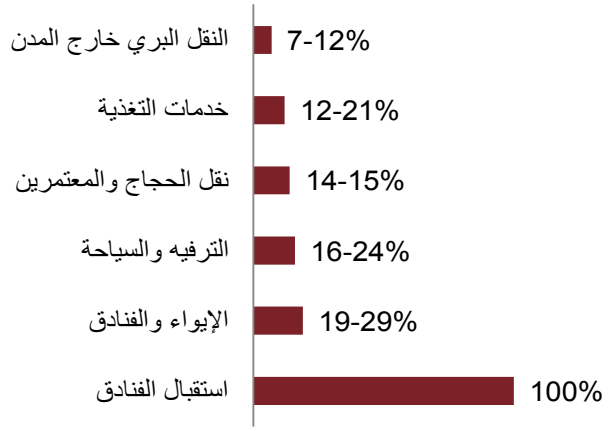

في نفس الوقت، ربما يؤدي ارتفاع التكلفة إلى خلق فرص أكبر للسعوديين الذي يبحثون عن فرص وظيفية في قطاع الخدمات، حيث يتوقع أن تتجه الشركات نحو توظيف السعوديين بغرض خفض تكلفة العمالة لديها، وكذلك للتقيد بنظام السعودة المحدد في برنامج نطاقات.

في نفس الوقت، ربما يؤدي ارتفاع التكلفة إلى خلق فرص أكبر للسعوديين الذي يبحثون عن فرص وظيفية.

بصفة عامة، يمكن أن تشكل السياحة والترفيه مصدراً مهماً للتوظيف من خلال ثلاث قنوات رئيسية:

1. **تأثيرات مباشرة**: في العديد من الدول، تعتبر السياحة مصدراً مهماً للتوظيف في المناطق الحضرية والساحلية التي تتميز بكثافة سكانية عالية، حيث تتيح السياحة خيارات التوظيف في القطاع الرسمي، كما تتطلب مستوى منخفضاً من المهارات والخبرات.
2. **تأثيرات غير مباشرة**: وهي تنشأ من خلال سلسلة القيمة للسياحة. يمكن أن يكون للسياحة تأثيرات إيجابية غير مباشرة على عدد من القطاعات الأخرى، مثل قطاع الأغذية والمشروبات، وقطاع التشييد، وقطاع النقل. وتشير دراسات للبنك الدولي حول الدول النامية، إلى أن التأثير الناتج من التفاعل بين مختلف القطاعات يمكن أن يساهم بنسبة 60-70 بالمائة إضافية فوق التأثيرات المباشرة. ووفقاً لبرنامج التحول الوطني، بلغ إجمالي عدد الوظائف المباشرة في قطاع السياحة و التراث الوطني نحو 830 ألف وظيفة عام 2015. لذا، فإن هذا التأثير غير المباشر ربما يؤدي إلى زيادة نحو 500 ألف وظيفة في جميع القطاعات المرتبطة بالسياحة في الاقتصاد المحلي.
3. **تأثيرات ديناميكية**: يمكن أن يساعد تطوير السياحة على تطوير مناخ العمل للمشاريع الصغيرة، كما أن السياحة تميل نحو توظيف نسبة من العمال أكبر نسبياً في القطاع غير الرسمي في مجالات كالأغذية، والحرف الصغيرة، وخدمات الملابس. نتيجة لذلك، تستطيع السياحة مساعدة المشاريع الصغيرة على التطور، وذلك من خلال تشجيعها على تسجيل نفسها واكتساب صفة الرسمية، وإدخال تلك المشاريع إلى القطاع الرسمي.

يمكن أن تشكل السياحة والترفيه مصدراً مهماً للتوظيف من خلال ثلاث قنوات رئيسية هي: التأثيرات المباشرة، والتأثيرات غير المباشرة، والتأثيرات الديناميكية.

فوق ذلك، هناك خاصيتين رئيسيتين للتوظيف في قطاع السياحة. أولاً، تتألف القوة العاملة في السياحة من نسبة كبيرة من الشباب والإناث. ففي الاتحاد الأوروبي شغلت الإناث 58 بالمائة من الوظائف في السياحة، مقارنة بنسبة 45 بالمائة في إجمالي الخدمات غير المالية، في حين شغل الشباب نسبة 13 بالمائة من وظائف السياحة، مقارنة بنسبة 9 بالمائة في إجمالي الخدمات غير المالية، وذلك وفقاً لبيانات هيئة الإحصاء للاتحاد الأوروبي للعام 2016. ثانياً، عدد كبير من عقود التوظيف في مجال السياحة يكون مؤقتاً، وقد شكل هذا النوع من العقود نسبة 44 بالمائة من وظائف السياحة في قبرص ونسبة 21 بالمائة في الاتحاد الأوروبي.

تتألف القوة العاملة في السياحة من نسبة كبيرة من الشباب والإناث...

...كذلك، عدد كبير من عقود التوظيف في مجال السياحة يكون مؤقتاً...

بناءً على ذلك، فإن هاتين الخاصيتين ربما تلعبان دوراً هاماً في سوق العمل السعودي، حيث بلغ آخر معدل للبطالة بين الإناث 33 بالمائة وبين الشباب 31 بالمائة (شكل 6). وبناءً على بيانات وردت في

...هاتين الخاصيتين ربما تلعبان دوراً هاماً في سوق العمل السعودي.

شكل 6: معدلات البطالة وسط الشباب والإناث

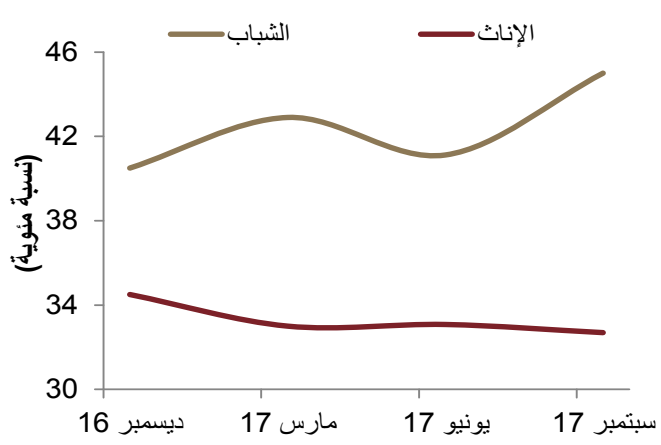

شكل 7: الإنفاق السياحي في المملكة عام 2016

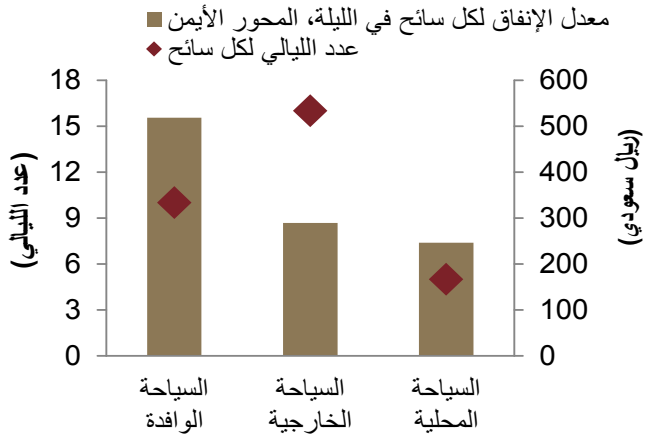

تستطيع السياحة توليد نحو 75 ألف وظيفة للإناث، و25 ألف وظيفة للشباب في الاقتصاد المحلي، وفقاً للمستويات التي يستهدفها برنامج التحول الوطني.

وثيقة برنامج التحول الوطني تتعلق بمستويات التوظيف المستهدفة في مجال السياحة والتراث الوطني، بلغ إجمالي وظائف السياحة عام 2015 نحو 830 ألف وظيفة للسعوديين و الأجانب مجتمعين. وبناءً على هذا الرقم والنسب المئوية للعمالة في الاتحاد الأوروبي، فإن السياحة تستطيع توليد نحو 75 ألف وظيفة للإناث، و25 ألف وظيفة للشباب في الاقتصاد المحلي، وفقاً للمستويات التي يستهدفها برنامج التحول الوطني. لكن، بيانات السياحة لدى الهيئة العامة للإحصاء تشير إلى أن إجمالي الوظائف السياحية بلغ 559 ألف وظيفة لنفس العام، مما يؤدي إلى أرقام قد تكون أكبر من الأرقام الواردة في تحليلاتنا.

إضافة إلى ذلك، فإن الطبيعة المؤقتة للعقود والدرجة العالية للموسمية في قطاع السياحة، سيؤديان إلى توفير وظائف في مختلف المواسم أكثر مما توفره القطاعات الأخرى، كما أن تلك الوظائف تتطلب مهارات وخبرات أقل مما تتطلبه تلك القطاعات. نتيجة لذلك، فإن العقود المؤقتة ربما تتيح فرصة لأولئك الأشخاص الذين يقبلون بها اكتساب خبرات عملية، ومن ثم تزداد احتمالات حصولهم على وظائف دائمة بعد ذلك.

السياحة في المملكة

معظم الرحلات السياحية القادمة إلى المملكة، هي رحلات دينية قاصدة مكة المكرمة والمدينة المنورة...

تشير أحدث البيانات من الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني إلى أن 46 بالمائة من الرحلات السياحية القادمة إلى المملكة عام 2016 هي رحلات دينية قاصدة مكة المكرمة والمدينة المنورة، بينما كانت النسبة المتبقية هي عبارة عن زيارات عائلية ورحلات عمل. بلغ إجمالي الإنفاق للسياحة الوافدة 93 مليار ريال عام 2016، بمتوسط 520 ريال سعودي للسائح لليلة الواحدة، يعود معظمها إلى السياحة الدينية (شكل 7).

السياحة الدينية

...وقد جذبت أكثر من 8 مليون زائر مسلم عام 2017.

في عام 2017، جذبت السياحة الدينية أكثر من 8 مليون زائر مسلم، منهم 1,8 مليون جاءوا لأداء فريضة الحج. ووفقاً لبرنامج التحول الوطني، فإن وزارة الحج مكلفة بتحقيق هدف إتاحة الفرصة لأكبر عدد ممكن من المسلمين لأداء الحج والعمرة. هذا الهدف يشمل زيادة عدد المعتمرين من خارج المملكة إلى 15 مليون معتمر بحلول عام 2020، مقارنة بـ 6,8 مليون معتمر عام 2017. ووفقاً لرؤية 2030، فإن هذا العدد سيتضاعف إلى 30 مليون معتمر بحلول عام 2030 (شكل 8).

تستهدف رؤية 2030 زيادة عدد المعتمرين من 6,8 مليون عام 2017 إلى 30 مليون بحلول عام 2030.

ونعتقد أن هذا النمو المتوقع في أعداد الحجاج والمعتمرين سيكون قابلاً للتحقيق، بفضل ثلاثة أسباب رئيسية:

شكل 8: الحجاج والمعتمرين القادمين من خارج المملكة (بالمليون)

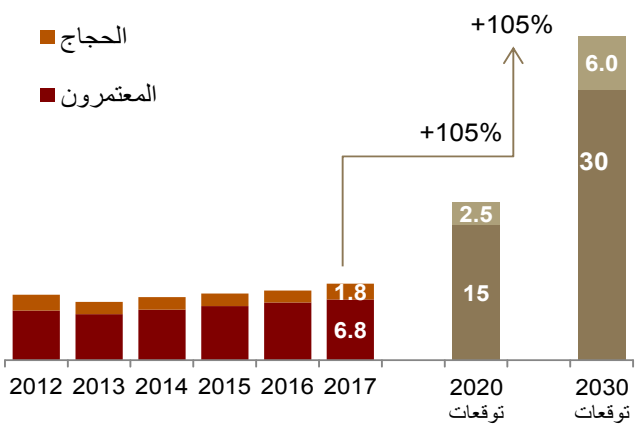

شكل 9: برنامج صندوق الاستثمارات العامة: المبادرات المخطط لها في الاقتصاد المحلي بين عامي 2018 و 2020

1. ارتفاع متوسط معدل نمو السكان في أكبر خمس دول إسلامية، وهي بنجلاديش، والهند، واندونيسيا ونيجيريا، وباكستان، بنسبة 1,6 بالمائة.
2. المستوى المرتفع لإنفاق الأسرة، حيث ارتفع متوسط إنفاق الأسرة لدى تلك الدول الإسلامية الخمس بنسبة 78 بالمائة خلال عشر سنوات بين عامي 2006 و2016، مما يدعم إمكانية زيادة عدد رحلات الحج إلى المملكة، ويؤدي بالتالي إلى زيادة الطلب على السياحة الدينية.
3. رغم نمو عدد السياح الدينيين بنسبة 70 بالمائة خلال الفترة بين عامي 2007 و2017، إلا أن إجمالي عدد الحجاج في عام 2017 شكل 1 بالمائة فقط من إجمالي عدد المسلمين حول العالم.

يرجح أن تتأثر ثلاث قطاعات رئيسية، هي العقارات، والضيافة، والنقل، بصورة إيجابية.

حالياً، يبلغ متوسط عدد الليالي التي يقضيها السائح الوافد في المملكة 10 ليالي للزائر، يقضي معظمها في مكة والمدينة، مقارنة بمتوسط عدد ليالي أكبر يصل إلى 18 ليلة للزائر في الولايات المتحدة، وعدد ليالي أقل في المملكة المتحدة بمتوسط 7,6 ليالي للزائر، وأقل كثيراً في دبي بمتوسط 3,6 ليالي للزائر.

مع زيادة عدد زوار الحج والعمرة، وفي ظل خطط صندوق الاستثمارات العامة لتطوير المدينتين المقدستين في مكة والمدنية كجزء من برنامجه للفترة بين عامي 2018 و 2020 والذي تم الإعلان عنه العام الماضي، يأتي قطاعا التطوير العقاري والضيافة على رأس قائمة القطاعات الرئيسية التي يرجح أن تستفيد من تلك الأوضاع. يضاف إلى ذلك، هناك عدد من مشاريع النقل التي ستساهم في تسهيل تحقيق تلك الأهداف. أحد المشاريع الكبيرة المرتقبة خلال العام الجاري، قطار الحرمين السريع الذي يربط بين مكة والمدينة وجدة، والذي سيزيد من تسهيل الحركة والتنقل في المنطقة. في هذه الأثناء، يتوقع أن تكتمل المرحلة الأولى من توسعة مطار الملك عبد العزيز الدولي بجدة قبل موسم حج عام 2018، والتي ستؤدي إلى رفع الطاقة الاستيعابية إلى 35 مليون مسافر في العام، أما المرحلة الثانية، والتي ينتظر أن تكتمل خلال ثلاث أو أربع سنوات، فستؤدي إلى زيادة الطاقة إلى 65 مليون مسافر، وباكتمال المرحلة الثالثة في عام 2030، تقفز الطاقة إلى 90 مليون مسافر في العام. وتهدف توسعة مطار جدة، إلى جانب تشغيل قطاع الحرمين، إلى استيعاب عدد أكبر من حركة الحجاج، خاصة خلال مواسم ذروة المناسبات الدينية في رمضان والحج.

أعلن برنامج صندوق الاستثمارات العامة، وهو أحد مبادرات رؤية 2030، عن عدد من المشاريع في مكة والمدينة، كجزء من خطته للفترة بين 2018 و2020.

علاوة على ذلك، أعلن برنامج صندوق الاستثمارات العامة، وهو أحد مبادرات رؤية 2030، عن عدد من المشاريع في مكة والمدينة كجزء من خطته للفترة من 2018 إلى 2020 (شكل 9). في مكة، يستثمر صندوق الاستثمارات العامة في مشروعين: مشروع رؤى الحرم ومشروع أم القرى للتنمية والإعمار. أيضاً، هناك مشروعان في المدينة: مشروع رؤى المدينة المنورة ومشروع دار الهجرة. وتهدف جميع تلك المشاريع إلى تطوير المدينتين المقدستين، من خلال إجراء عمليات تطوير كبيرة في مجالات الإسكان، والنقل، والرعاية الصحية، وبيع التجزئة، والبنية التحتية.

شكل 10: القطاعات المرتبطة بالترفيه والسياحة في مؤشر الإنفاق الاستهلاكي

(التغير السنوي)

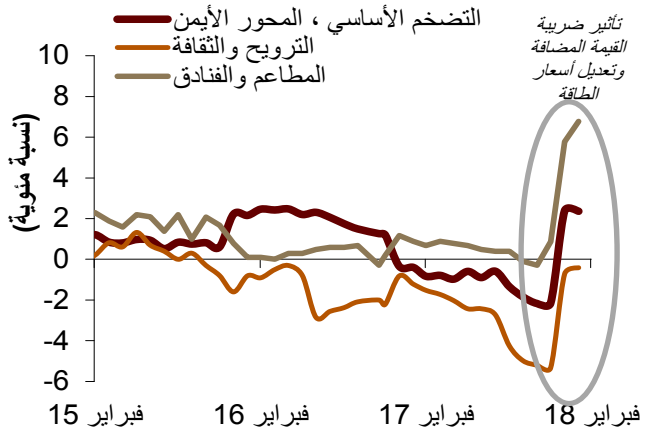

شكل 11: معدلات الإشغال في الفنادق في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، عام 2017

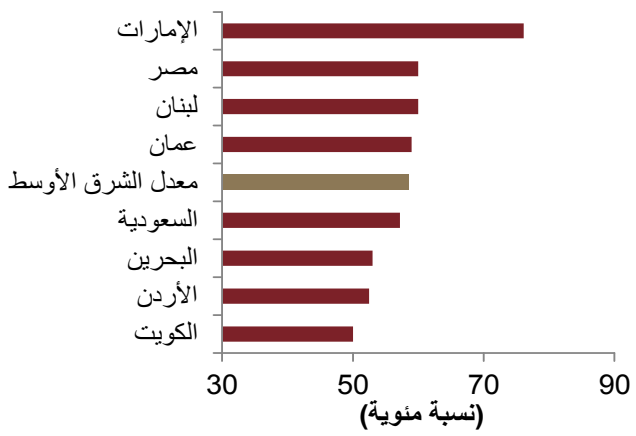

السياحة المحلية

وفقاً لتقديرات منظمة السياحة العالمية، تشكل السياحة المحلية 73 بالمائة من إجمالي عدد الليالي التي يقضيها السواح حول العالم...

...وتشير أحدث البيانات، إلى أن السياحة المحلية في المملكة تمثل 72 بالمائة من إجمالي عدد الليالي السياحية.

بفضل الاستثمارات الأخيرة لصندوق الاستثمارات العامة في مجال السكك الحديدية، يتوقع أن يرتفع عدد رحلات السياحة المحلية بدرجة كبيرة.

يقدّر عدد الفنادق الجديدة التي يتم التخطيط لانطلاقها خلال عام 2018 بنحو 84 فندقاً في مختلف مناطق المملكة، تبلغ طاقتها الاستيعابية الكلية نحو 27 ألف غرفة...

...لكن، استدامة تلك الفنادق الجديدة ستواجه بعض المخاطر، في حال بقيت معدلات الإشغال عند المستويات الحالية.

مؤخراً، أصبحت العديد من الدول تعمل على الترويج للسياحة المحلية بدلاً عن التركيز على السياحة الوافدة، حيث تواجه اشتداد المنافسة في سوق السياحة الوافدة. ووفقاً لتقديرات منظمة السياحة العالمية، تشكل السياحة المحلية 73 بالمائة من إجمالي عدد الليالي التي يقضيها السواح حول العالم. وتشير أحدث البيانات الصادرة من الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني، إلى أن سكان المملكة سافروا 50 مليون رحلة في سفريات محلية داخل المملكة عام 2016، تمثل 72 بالمائة من إجمالي عدد ليالي السياحة. لكن، بالنسبة للتنقل محلياً، يفضل نحو 93 بالمائة من المواطنين استخدام النقل البري، كالسيارات والقطارات، رغم طول المسافات بين مختلف المناطق في المملكة.

بفضل الاستثمارات الأخيرة لصندوق الاستثمارات العامة في مجال السكك الحديدية، يتوقع أن يرتفع عدد رحلات السياحة المحلية بدرجة كبيرة، إضافة إلى الزيادة المتوقعة في عدد السواح الدينيين خلال السنوات الخمس القادمة. تشير أحدث البيانات إلى أن هناك 1,3 مليون مسافر يستخدمون السكك الحديدية سنوياً، يتوقع أن يرتفع عددهم مع زيادة عدد الحجاج الذين سيستخدمون قطار الحرمين ابتداءً من العام القادم. خلال يناير وفبراير 2018، زاد عدد المسافرين الذين استخدموا السكك الحديدية بنسبة 20,7 بالمائة مقارنة بنفس الفترة العام من الماضي، وذلك حسب المؤسسة العامة للخطوط الحديدية السعودية.

بالإضافة إلى تحسين السكك الحديدية ومرافق النقل الأخرى، يقدّر عدد الفنادق الجديدة التي يتم التخطيط لانطلاقها خلال عام 2018 بنحو 84 فندقاً في مختلف مناطق المملكة، تبلغ طاقتها الاستيعابية الكلية نحو 27 ألف غرفة. وستؤدي هذ الخطوة، مقرونة مع تحسين الطرق البرية والبنيات التحتية للنقل، إلى زيادة عدد الرحلات السياحية المحلية والوافدة.

لكن، زيادة المعروض من السكن سيؤدي إلى خفض أسعار الفنادق والوحدات السكنية (شكل 10). وبناءً على ذلك، فإن استدامة تلك الفنادق الجديدة ستواجه بعض المخاطر، في حال بقيت معدلات الإشغال عند المستويات الحالية. يبيّن الشكل 11 أن معدل الإشغال في فنادق المملكة جاء أقل من متوسط الإشغال لدى مجموعة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عام 2017، مما يعني أن زيادة الفنادق ربما تؤدي إلى انخفاض معدلات الإشغال وبالتالي تراجع صافي الدخل، ما لم يقابلها زيادة كبيرة في الطلب من السياح العالميين والمحليين، كما هو متوقع.

شكل 12: تأثير تسهيل إجراءات منح التأشيرات على اقتصادات مجموعة العشرين (الزيادة فوق خط الأساس) :

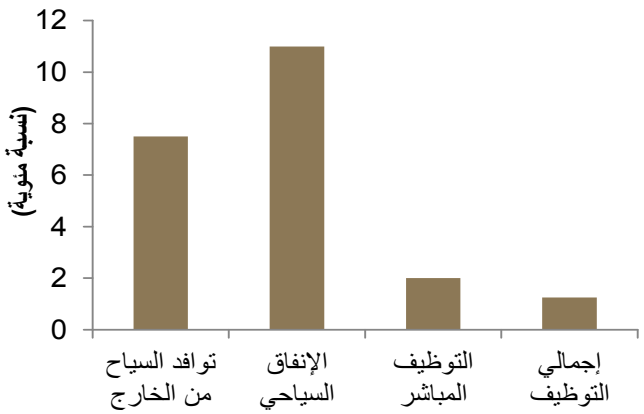

شكل 13: عدد المواقع المسجلة في قائمة التراث العالمي في الدول العربية

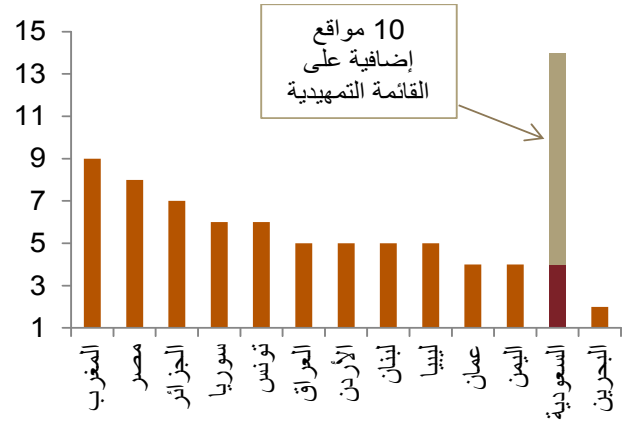

السياحة الوافدة

التأشيرات السياحية

ظلت الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني، منذ عام 2005، تعمل على تسهيل إصدار التأشيرات السياحية.

ظلت الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني، منذ عام 2005، تعمل على تسهيل إصدار تأشيرات سياحية كانت تمنح في السابق على نطاق ضيق، وذلك كجزء من استراتيجيتها لتطوير السياحة الوطنية. يضاف إلى ذلك، أن عملية تسهيل منح التأشيرات السياحية تعتبر أيضاً واحدة من مبادرات برنامج التحول الوطني.

تشير دراسة التجارب السابقة إلى أن تسهيل إصدار التأشيرات ساهم تاريخياً في زيادة الرحلات السياحية الدولية بنسبة 5-25 بالمائة بعد إجراء تعديلات معينة على السياسة الخاصة بالسياحة، وذلك مثل تسهيل عملية الحصول على التأشيرة، وإطلاق برامج للتأشيرات الإلكترونية، ومراجعة رسوم الطلب، وإبرام اتفاقيات إقليمية لإصدار التأشيرات. على سبيل المثال، قررت الولايات المتحدة في نوفمبر 2008 توسيع برنامجها لتسهيل تأشيرات الدخول ليشمل جمهورية التشيك، وإيستونيا، والمجر، إضافة إلى عدد من الدول الأخرى. وبالمجمل، نما عدد الأشخاص القادمين من تلك الدول بنسبة 46 بالمائة خلال السنوات الثلاث التالية لقرار تسهيل منح التأشيرة (شكل 12).

نتوقع أن تعتمد زيادة الطلب للتأشيرات السياحية على تكلفة تقديم الطلب، وتسهيل إصدار التأشيرة، ومدة صلاحية التأشيرة.

وبناءً عليه، نتوقع أن تعتمد زيادة الطلب للتأشيرات السياحية على تكلفة تقديم الطلب، وتسهيل إصدار التأشيرة، ومدة صلاحية التأشيرة.

المواقع التاريخية

عملت الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني السعودية، على تطوير مختلف المواقع التاريخية في المملكة...

كذلك عملت الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني، كجزء من استراتيجية تطوير السياحة الوطنية، على تطوير مختلف المواقع التاريخية في المملكة، والتي يتوقع أن تجذب عدداً كبيراً من السياح الدوليين. منذ عام 2008، تم تسجيل أربعة مواقع تاريخية رئيسية في المملكة لدى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو)، كجزء من قائمة التراث العالمي، وهذه المواقع هي: مدائن صالح التي تم تسجيلها عام 2008، والمدينة التاريخية بالدرعية وسجلت عام 2010، وجدة التاريخية وسجلت عام 2014، والرسوم الصخرية في حائل وسجلت عام 2015.

...حيث يمكن للمواقع المسجلة في قائمة التراث العالمي أن تعمل كوسائل تسويق للترويج لأنشطة السياحة في المملكة.

تشير الدراسات التجريبية إلى أنه يمكن تحقيق مكاسب كبيرة من زيادة عدد المواقع المسجلة في قائمة التراث العالمي، حيث يمكن أن تعمل تلك المواقع، إضافة إلى قيامها بأدوار أخرى، كوسائل تسويق للترويج لأنشطة السياحة، خاصة في الدول التي تشهد تطوراً في الترويج للسياحة، كما هو الحال في المملكة. في نفس الوقت، يتطلب التسجيل جهوداً مستمرة مع تكاليف متواصلة، تبدأ بعملية التسجيل. كذلك، تتضمن التكاليف مبالغ يتم دفعها لتلبية متطلبات اليونسكو، كالمراقبة، وإعداد التقارير الدورية، وصيانة المواقع. وأخيراً، هناك تكاليف ترتبط بأنشطة المحافظة على التسجيل وهي أنشطة تفرضها اليونسكو. لذا، يبدو أن المملكة تراهن على فوائد المواقع المسجلة للترويج للسياحة الدولية، حيث قدمت بالفعل عشرة مواقع موجودة الآن على القائمة المبدئية في انتظار دراستها من قِبل اليونسكو للنظر في ترشيحها. حتى الآن، هناك 1073 موقعاً مسجلاً في قائمة التراث العالمي حول العالم. مقارنة بالدول العربية الأخرى، نجد أن للمملكة أربعة مواقع مسجلة، تم تسجيلها في زمن قصير، ستزيد المنافسة على السياحة الوافدة مع المواقع التاريخية المشابهة في المنطقة (شكل 13).

تملك المملكة أربعة مواقع مسجلة في قائمة اليونسكو للتراث العالمي، إضافة إلى عشرة مواقع أخرى على القائمة المبدئية في انتظار دراستها من قبل اليونسكو.

أحد أشهر مواقع التراث العالمي هي مدائن صالح في منطقة العلا، والتي يرجع تاريخها إلى مملكة الأنباط التي تأسست في القرن الأول قبل الميلاد، وهي نفس الحضارة التي سادت في البتراء في الأردن. ورغم أن موقع البتراء يستقبل 600 ألف زائر سنوياً وبه 48 فندقاً، نجد أن في مدائن صالح هناك فندقين فقط في المنطقة المحيطة، وفندق جديد واحد فقط معلن عنه.

رغم أن موقع البتراء يستقبل 600 ألف زائر سنوياً وبه 48 فندقاً، نجد أن في مدائن صالح هناك فندقين فقط في المنطقة المحيطة، وفندق واحد معلن عنه.

إضافة إلى الفنادق، يتطلب تطوير المواقع التاريخية المزيد من الاهتمام بالمواصلات. على سبيل المثال، المشروع الرئيسي الذي سيسهل السفر من و إلى حائل، هو الطريق الجديد الذي أنشأته المؤسسة العامة للخطوط الحديدية السعودية، والذي يربط الرياض والقصيم وحائل برحلات يومية، والذي اكتمل العمل فيه عام 2017. فيما يتصل بالمنطقة الشمالية، تم الاعلان عن إنشاء طريق سريع يربط تبوك بالعلا والمدينة المنورة، وهو يخدم كل من زوار المدينة المنورة ومدائن صالح، خاصة أولئك القادمين من الأردن ومصر.

علاوة على ذلك، هناك عدد من المشاريع التي يجري تنفيذها حول مواقع التراث العالمي، تشمل الأنشطة الترفيهية، كالمتاحف، ومراكز التسوق، والبازارات، ومحلات بيع المقتنيات الأثرية.

الخطط المستقبلية

أهداف برنامج التحول الوطني المناطة بقطاع السياحة والترفيه، قامت بوضعها عدد من الجهات.

وضع برنامج التحول الوطني أهدافاً لمعظم الهيئات الحكومية حتى عام 2020، وذلك كمرحلة أولى باتجاه تحقيق أهداف رؤية 2030. شاركت عدة جهات في وضع الأهداف الخاصة بقطاع السياحة؛ الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني، وزارة الحج والعمرة، ووزارة الاقتصاد والتخطيط، وقاد ذلك مؤخراً إلى قيام هيئة منفصلة للترفيه، هي الهيئة العامة للترفيه، التي تم إنشاؤها عام 2016. وتم تكليف الهيئة العامة للسياحة بتطوير مواقع وفعاليات سياحية ذات أهداف استثمارية طموحة، وزيادة الوعي بمواقع التراث الوطني، وتطوير الخدمات السياحية.

ولتحقيق تلك الأهداف، تسعى الخطة إلى زيادة إجمالي الإنفاق السياحي، حيث يتوقع برنامج التحول الوطني ارتفاع عدد الفنادق وغرف الشقق الفندقية من 447 ألف في عام 2015 إلى 622 ألف في عام 2020. من ناحية أخرى، تتضمن مؤشرات الأداء الرئيسية لوزارة الحج والأوقاف عدداً من الأهداف الأخرى لزيادة السياحة الدينية، وذلك مثل زيادة إجمالي الدخل من خلال إقامة شراكات مع القطاع الخاص. وتقوم وزارة الحج والأوقاف بالتهيئة لزيادة عدد العاملين المدربين في القطاعات ذات الصلة بالحج والعمرة، حتى تكون قادرة على استيعاب ومساعدة العدد المتزايد المستهدف للحجاج والمعتمرين، والذي يتوقع أن يرتفع من 1,5 إلى 2,5 مليون حاج، ومن 6 مليون إلى 15 مليون معتمر بحلول عام 2020.

يدرك برنامج التحول الوطني، أهمية إشراك القطاع الخاص في عملية تطوير قطاع السياحة.

لذا، وضع برنامج التحول الوطني عدداً من المبادرات تعتبر هامة لتحقيق أهدافه بحلول عام 2020، وبالتالي تحقيق رؤية 2030. من تلك المبادرات، زيادة تطوير عدد من المدن التاريخية لجذب السياحة المحلية والدولية، من أهمها: العلا، وعكاظ، وجزيرة فرسان، و الرأس الأبيض، والعقير. في نفس الوقت، وإدراكاً من برنامج التحول الوطني لأهمية إشراك القطاع الخاص لتحقيق الأهداف، فقد تم تضمين عدد من مبادرات التمويل، مثل كفالة، والتي تهدف إلى تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة،

شكل 14: عدد الشركات العاملة في مجال السياحة والترفيه في عام 2016 (أحدث البيانات)

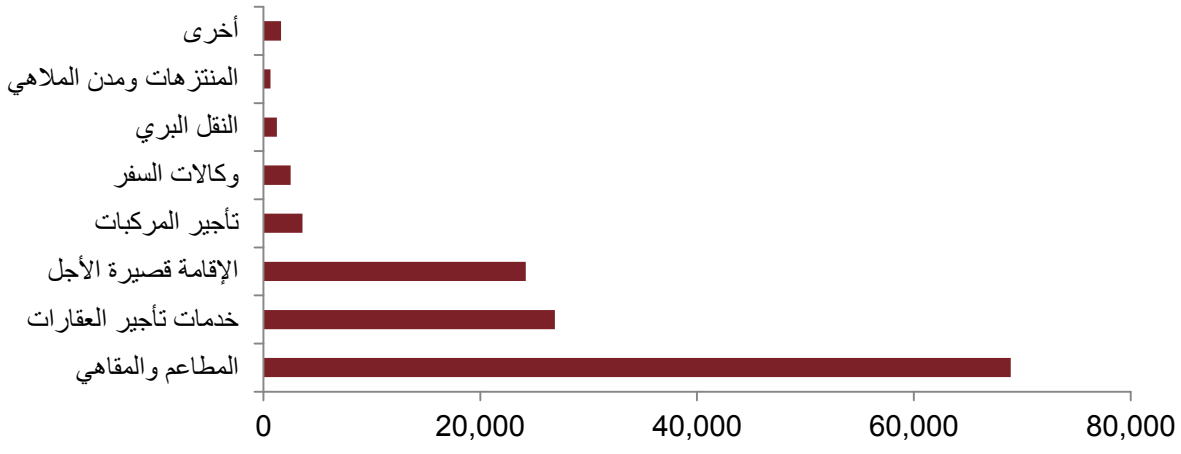

ومؤخراً تم إطلاق برنامج جديد لتمويل مشاريع سياحية محلية تشترك في تنفيذه وزارة المالية والهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني.

قطاع الترفيه

أحد أهم أهداف رؤية 2030، هو زيادة إنفاق الأسر السعودية على الترفيه المحلي من 2,9 بالمائة إلى 6 بالمائة من إجمالي الإنفاق.

أحد أهم أهداف رؤية 2030 هو زيادة إنفاق الأسر السعودية على الترفيه المحلي من 2,9 بالمائة إلى 6 بالمائة من إجمالي الإنفاق، ليصل إلى 36 مليار ريال بحلول عام 2030. وفقاً لأحدث مسح أسري أجرته الهيئة العامة للإحصاء عام 2013، بلغ إجمالي إنفاق الأسر السعودية على الترفيه والثقافة نحو 17,8 مليار ريال، ويتضمن هذا المبلغ الإنفاق على الأنشطة الترفيهية، من بين بنود أخرى.

يبدو أن هناك عدداً من الأطراف المؤثرة تعمل في مجال الترفيه.

في عام 2016، تم تأسيس الهيئة العامة للترفيه، وذلك بغرض توجيه حصة كبيرة من المبالغ التي ينفقها السعوديون على الترفيه في الخارج إلى الداخل، والتي بلغت قيمتها 26 مليار دولار عام 2016، مما يساعد على خلق فرص وظيفية في مختلف قطاعات الاقتصاد (شكل 15).

ضمن قطاع الترفيه الناشئ، يبدو أن هناك عدداً من الأطراف المؤثرة تعمل في هذا المجال. تشمل تلك الأطراف، الهيئة العامة للترفيه، باعتبارها الجهة التشريعية التي تقوم بتسهيل وترخيص الفعاليات الترفيهية حول المملكة. ثانياً، هناك الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني، والتي تتركز مهمتها حول تطوير المواقع السياحية، وتنظيم عدد من المناسبات الثقافية. ثالثاً، هناك الهيئة العامة للثقافة، التي تم تأسيسها عام 2016، وتهدف إلى تشجيع الأنشطة الثقافية في المملكة. رابعاً، الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع، والمناط بها إصدار التراخيص للأفلام السينمائية. أما الطرف الأخير، فهو صندوق الاستثمارات العامة، والذي أصبح مؤخراً محور الاستثمار الرئيسي لأنشطة الترفيه في المملكة. مستقبلاً، نتوقع أن نرى دخول صندوق الاستثمارات العامة في المزيد من الشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص، كجزء من استراتيجية الصندوق لتطوير قطاعات جديدة في الاقتصاد السعودي.

أوضحت الهيئة العامة للترفيه أن قطاع الترفيه يحتاج إلى استثمارات بقيمة 267 مليار ريال حتى عام 2030.

أوضحت الهيئة العامة للترفيه أن قطاع الترفيه يحتاج إلى 267 مليار ريال لإقامة البنية التحتية المناسبة للترفيه في مختلف أنحاء المملكة، وأشارت إلى أن حجم الاستثمارات المتوقعة في قطاع الترفيه سيبلغ 18 مليار ريال سنوياً، بين عامي 2017 و2030 (شكل 16). مؤخراً، وقعت المملكة عدداً من العقود مع شركات ترفيه أمريكية، مثل AMC لصناعة السينما، وشركة Six Flags، وناشونال جوغرافيك، و Cirque Du Soleil، وشركة IMG للفنون، لتشغيل الملاهي والعروض الحية في مشروع مدينة القدية الترفيهية وغيرها من المواقع في المملكة.

أعلن صندوق الاستثمارات العامة مؤخراً، عن تأسيس شركة ترفيه برأسمال مبدئي قدره 10 مليار ريال.

من ناحية أخرى، وكجزء من برنامج صندوق الاستثمارات العامة، أعلن الصندوق مؤخراً عن تأسيس شركة باسم "شركة الترفيه للتطوير والاستثمار" برأسمال مبدئي قدره 10 مليار ريال، والتي ستعمل

شكل 15: أحدث معدلات البطالة في المناطق التي تتمتع بمشاريع ترفيه وسياحة كبيرة

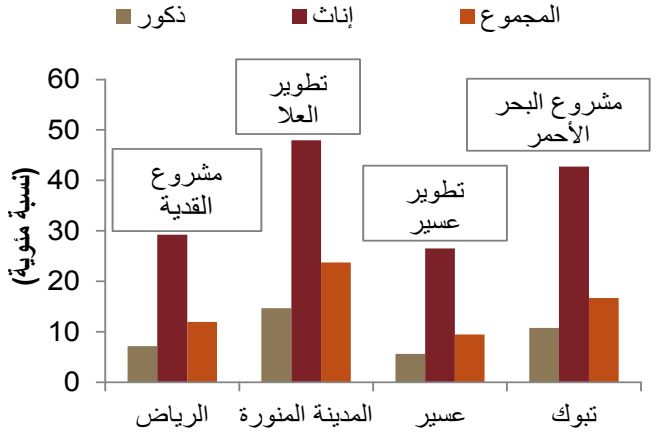

شكل 16: عدد فعاليات الترفيه التي نظمتها الهيئة العامة للترفيه

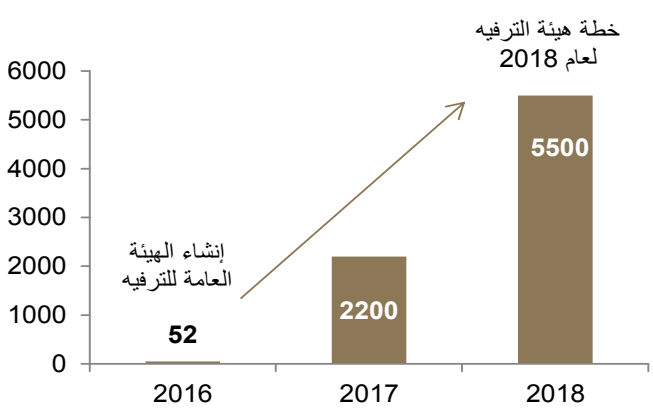

كمشغّل وأيضاً كمستثمر في قطاع الترفيه بالمملكة. أضافة إلى ذلك، ستتحمل الشركة مسؤولية إقامة وتشغيل ملاهي وقرى ترفيهية، وسيتم افتتاح أول مشروع العام القادم.

تشمل مبادرات صندوق الاستثمارات العامة، عدداً من مشاريع السياحة والترفيه في مختلف أنحاء المملكة.

وتشمل المبادرات الأخرى لصندوق الاستثمارات العامة، تطوير السياحة والترفيه في منطقة عسير، جنوب غرب المملكة، إضافة إلى تأسيس شركة تشغيل طائرات الهليكوبتر للنقل الخاص والرحلات السياحية لمشاهدة المعالم من الجو والسياحة باستخدام طائرات الهليكوبتر. وحسب بيان الميزانية العامة السعودية للعام 2018، فإن صندوق الاستثمارات العامة يخطط لاستثمار مبلغ 42 مليار ريال (من إجمالي مبلغ 83 مليار ريال) في مشاريع جديدة عام 2018. ونتوقع أن تشمل تلك المشاريع المشروع العملاق لصندوق الاستثمارات "مدينة القدية الترفيهية" والذي سينتقل إلى المرحلة الرابعة، من التخطيط إلى التنفيذ، خلال عام 2018، حيث يقام حفل حجر الأساس للمشروع في أبريل 2018.

عودة العروض السينمائية إلى المملكة

مع عودة السينما في المملكة، هناك قطاعات ستستفيد من التأثيرات غير المباشرة لهذا للتطور...

بما أن قرابة 40 بالمائة من سكان المملكة تقل أعمارهم عن سن الـ 24 سنة (شكل 17)، فقد أدى قرار المملكة رفع الحظر المفروض على دور السينما والذي استمر لمدة 35 عاماً في ديسمبر الماضي، إلى إتاحة الفرص للشركات العالمية والإقليمية للمساعدة في تطوير صناعة الترفيه المحلية. عالمياً، تعتبر الفئة العمرية 18-24 سنة هي الفئة الأكثر بروزاً من حيث عدد التذاكر المباعة في الولايات المتحدة وكندا، حيث شكلت 10 بالمائة من السكان و16 بالمائة من التذاكر المباعة عام 2016. وفي الواقع، هناك قطاعات أخرى يتوقع أن تستفيد من الآثار غير المباشرة للتطور الأخير، وخاصة قطاعي الإعلان والبيع بالتجزئة.

...خاصة قطاعي الإعلان والبيع بالتجزئة.

واتخذ صندوق الاستثمارات العامة زمام المبادرة لقيادة صناعة السينما المحلية، وذلك من خلال توقيع صفقة لإقامة مشروع مشترك بين شركة الترفيه للتطوير والاستثمار وشركة AMC الأمريكية المتخصصة في صناعة السينما، لافتتاح دور سينما في المملكة، وبالفعل تم تشغيل أول شاشة عرض سينمائي في 18 أبريل 2018 في الرياض، وتتضمن الخطة فتح 30 دور عرض في 15 مدينة في مختلف مناطق المملكة خلال خمس سنوات. ويتوقع صندوق الاستثمارات العامة إقامة 300 دور سينما، تشتمل على 2000 شاشة عرض حول المملكة بحلول عام 2030، ويتوقع أن تبلغ قيمة القطاع نحو 1 بليون دولار خلال السنوات القليلة القادمة (شكل 18).

تشكل الإمارات والمملكة أكبر سوقين في منطقة الخليج، حيث تمثلان مجتمعتين أكثر من 80 بالمائة من إجمالي سوق التجزئة في الخليج. وبالنظر إلى الإمارات باعتبارها سوقاً مشابه للمملكة، تشير أحدث البيانات إلى أن مواطني الإمارات يذهبون إلى السينما 13 مرة في العام في المتوسط، وهو ما يزيد بأربع مرات عن المتوسط العالمي. أنفق رواد السينما في الإمارات نحو 140 مليون دولار في دور السينما، على

شكل 17: إجمالي عدد سكان المملكة عام 2017

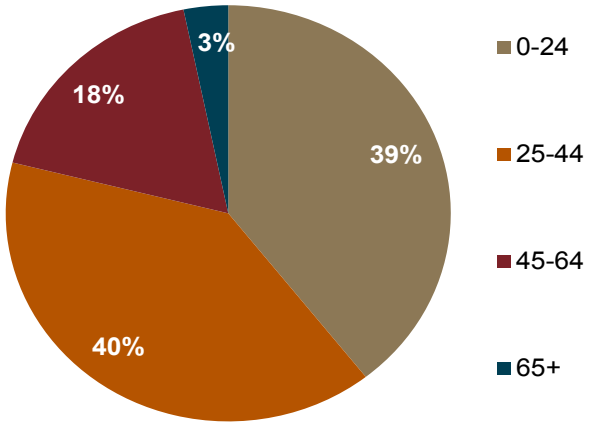

شكل 18: عدد دور السينما المخطط إنشاؤها في المملكة حتى عام 2030

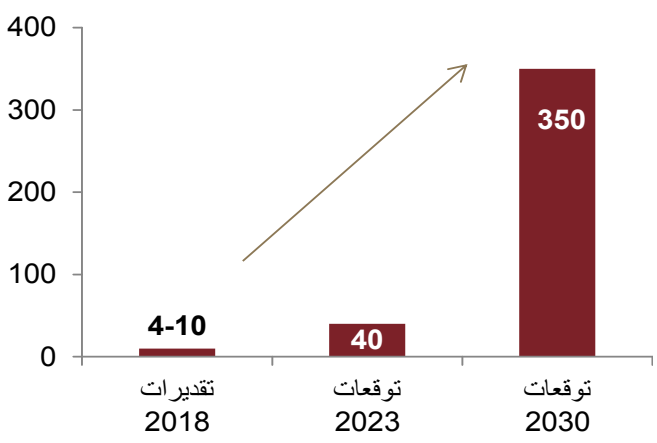

التذاكر والطعام ومنتجات التجزئة ذات الصلة، وشكل ذلك نسبة 0,1 بالمائة من إجمالي الإنفاق في الإمارات عام2017، وذلك حسب غرفة التجارة والصناعة في دبي. بالنسبة للمملكة، تلك النسبة ستعادل 480 مليون دولار من الإنفاق الاستهلاكي، أو 0,3 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي الإسمي، بعد اكتمال فتح دور السينما وانطلاق خدمات منتجات التجزئة ذات الصلة في السوق.

يتوقع أن ينفق رواد السينما السعوديون نحو 480 مليون دولار سنوياً في دور السينما، على التذاكر والطعام ومنتجات التجزئة ذات الصلة.

التحديات والفرص

تشكل مشاريع السياحة نسبة 60 بالمائة من إجمالي عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاتحاد الأوروبي، في حين تبلغ هذه النسبة 12 بالمائة فقط في المملكة (شكل 19). علاوة على ذلك، ضمن مشاريع السياحة، هناك تفاوت كبير في حجم مشاريع الفنون والترفيه والترويح بين الاتحاد الأوروبي (47 بالمائة من إجمالي المشاريع الصغيرة والمتوسطة) والمملكة (0,2 بالمائة من إجمالي المشاريع الصغيرة والمتوسطة)، مما يتيح فرصاً جيدة لنمو تلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المحلي، في ظل التوسع المتوقع في القطاع.

تشكل مشاريع السياحة 12 بالمائة فقط من إجمالي المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة...

بالنظر إلى المستقبل، يتوقع أن يواجه قطاع السياحة والترفيه، كأحد قطاعات التجزئة، عدداً من التحديات: أولاً، ستواجه الشركات بعض التحديات المالية، والتي تتضمن ارتفاع تكلفة العمالة، الناجمة عن تطبيق رسوم المقابل المالي للعمالة الوافدة والسعودة، وارتفاع أسعار الكهرباء للنشاط التجاري، وضريبة القيمة المضافة، وزيادة تكلفة التمويل، الناجمة عن ارتفاع أسعار الفائدة. ثانياً، ربما تظهر تحديات تضخمية، حيث يتوقع أن تتأثر الأسعار المحلية في حال تحول المناطق المحلية الصغيرة إلى مواقع سياحية، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الأغذية والخدمات للسكان المحليين. ثالثاً، رغم الآثار الإيجابية غير المباشرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، كسلاسل الفنادق العالمية وشركات السياحة مثلاً، إلا أن هذه الاستثمارات ربما تشكل أيضاً عامل مخاطرة، وذلك في حال لم تكن الشركات المحلية مهيأة بصورة كافية للمنافسة ولتحقيق إضافة للاقتصاد المحلي.

كما أن نسبة مشاريع الفنون والترفيه والترويح تشكل فقط 0,2 بالمائة من إجمالي المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

رغم الصعوبات التي تواجه القطاع، إلا أن هناك بعض التطورات الإيجابية. أهم تلك التطورات هي الإرادة السياسية القوية لدعم القطاع بتهيئة البيئة الثقافية المطلوبة، ومساعدته ليصبح عنصراً قوياً في خطة التنوع الاقتصادي، وفقاً لرؤية 2030. وقد أخذت الحكومة زمام المبادرة لإطلاق المشاريع والاستثمارات في مجال الترفيه والسياحة، مع تشكيل عدد من الهيئات الجديدة لمراقبة وتعزيز تطور القطاع كما هو مطلوب.

رغم أن قطاع التجزئة عموماً سيواجه ارتفاع التكاليف...

...لكن هناك تطور رئيسي إيجابي، يتمثل في الإرادة السياسية القوية الراغبة في دعم القطاع ليصبح عنصراً قوياً في خطة التنوع الاقتصادي.

شكل 19: حصة مشاريع السياحة من إجمالي المشاريع الصغيرة والمتوسطة لدى الاتحاد الأوروبي والمملكة

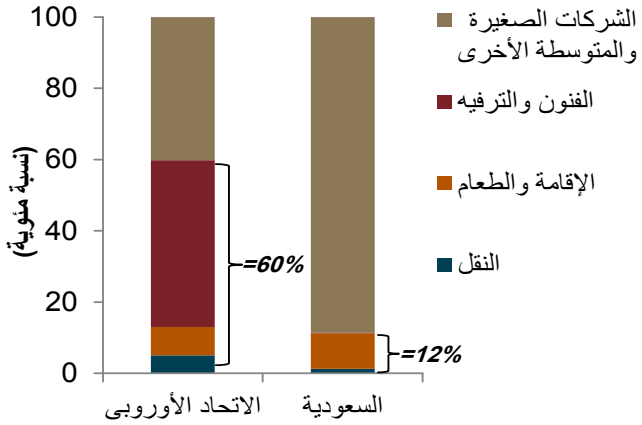

شكل 20: مؤشر أسعار العقارات
(التغير السنوي)

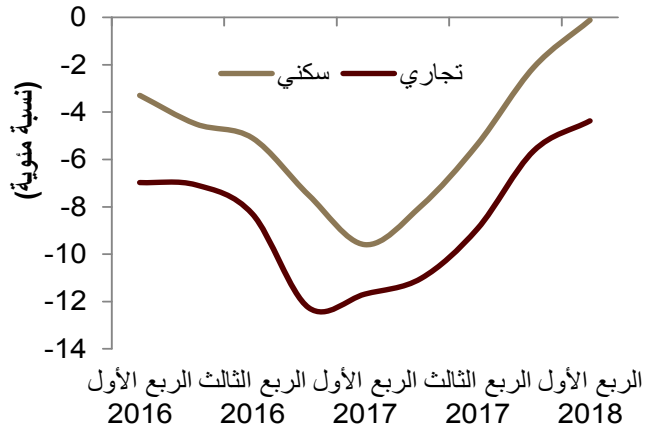

وفي جانب التكلفة، هناك تطور إيجابي سيساعد على خفض التكاليف المرتفعة التي تتحملها الشركات، ذلك التطور هو تراجع أسعار العقارات التجارية التي انخفضت، وفقاً لأحدث مؤشر لتسعير العقارات أصدرته الهيئة العامة للإحصاء، بنسبة 4,4 بالمائة، على أساس سنوي، في الربع الأول لعام 2018 (شكل 20). ومما لا شك فيه، أن انخفاض أسعار العقارات سيساعد على خفض تكاليف الإيجار، وهو عنصر سيكون من الاعتبارات الرئيسية في خطط التوسع لقطاع التجزئة، خاصة مشغلي دور السينما. إضافة إلى ذلك، نتوقع أن يؤدي البدء في صرف الدعم للمواطنين بموجب برنامج "حساب المواطن"، إلى تحسين مستوى الدخل المتاح للإنفاق لدى بعض الأسر منخفضة الدخل، حيث يرجح توجيه هذا الدخل الإضافي نحو استهلاك سلع وخدمات التجزئة.

وهناك تطور إيجابي آخر للقطاع، ذلك هو تراجع أسعار العقارات التجارية.

مستقبلاً، يرجح ظهور المزيد من الفرص بفضل إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص، وهي شراكات ستتيح عمليات تدريب وتعليم مكثفة للعاملين في القطاع. إضافة إلى ذلك، يمكن لحكومات المناطق المحلية لعب دور حيوي في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مناطقها، وذلك من خلال تأسيس شراكات بين الفنادق في المنطقة، ومنظمي البرامج السياحة، وشركات النقل، والباعة، ورواد الأعمال، والإدارات الحكومية، لتذليل أي عقبات وبناء شراكات على مستوى المناطق. ومن خلال الدعم الحكومي الكافي، سيستفيد القطاع الخاص من نمو سوق السياحة والترفيه ووفورات الحجم الكبير التي يتيحها قطاع السياحة والترفيه الناشئ، مما يساعد الحكومة على تحقيق هدف تنويع الاقتصاد المحلي بعيداً عن النفط.

مستقبلاً، يرجح ظهور المزيد من الفرص بفضل إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص.

إخلاء المسؤولية

ما لم يشر بخلاف ذلك، لا يسمح إطلاقا بنسخ أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة جزئيا أو كليا دون الحصول على أذن تحريري مسبق ومحدد من شركة جدوى للاستثمار.

البيانات الواردة في هذا التقرير تم الحصول عليها من مصادر إحصائية محلية وعالمية، ما لم تتم الإشارة لخلاف ذلك، كهيئة السياحة والتراث الوطني، ومركز المعلومات والأبحاث السياحية، الهيئة العامة للإحصاء، والهيئة العامة للترفيه، وصندوق الاستثمارات العامة، منظمة السياحة العالمية، المجلس العالمي للسفر والسياحة، الأمم المتحدة، البنك الدولي، ومصادر أخرى.

لقد بذلت شركة جدوى للاستثمار جهدا كبيرا للتحقق من أن محتويات هذه الوثيقة تتسم بالدقة في كافة الأوقات. حيث لا تقدم جدوى أية ضمانات أو ادعاءات أو تعهدات صراحة كانت أم ضمنا، كما أنها لا تتحمل أية مساءلة قانونية مباشرة كانت أم غير مباشرة أو أي مسئولية عن دقة أو اكتمال أو منفعة أي من المعلومات التي تحتويها هذه النشرة. لا تهدف هذه النشرة إلى استخدامها أو التعامل معها بصفة أنها تقدم توصية أو خيار أو مشورة لاتخاذ أي إجراء/إجراءات في المستقبل.